

السودان والدرس الليبي



من المهم التفكير في الخارج وفي الولايات المتحدة بالذات. لكن الأهم التفكير في أن السودان الذي شهد ثورة شعبية حقيقية، أدت إلى عزل البشير، دخل بالفعل مرحلة جديدة تؤدي إلى قيام دولة مؤسسات تؤمن تداولاً للسلطة وليس ما يشبه المراحل الانتقالية التي انتهت إلى استيلاء الجيش على السلطة عبر ضابط مستعد لكل شيء من أجل البقاء فيها... إلى الأبد!

عمر حسن البشير. هذا يعني بكل بساطة أن الخطوات السودانية ليست كافية، بما في ذلك لقاء نتانياهو-البرهان والاستعداد للتجاوب مع المحكمة الجنائية الدولية التي هي عصا غليظة أميركية لا أكثر. ثمة حاجة بكل بساطة إلى إصلاحات في العمق تجعل من السودان دولة تمتلك مؤسسات ديمقراطية تضمن التداول على السلطة بدل العودة إلى نظام دكتاتوري على نسق ما كان عليه النظام أيام النميري أو البشير. كان غياب هذه الإصلاحات وراء مقتل القذافي بالطريقة التي قتل بها في العشرين من تشرين الأول - أكتوبر 2011. اعتقد الرجل أن المصالحة مع أميركا ودفع المبلغ المطلوب والتخلي عن أسلحة الدمار الشامل تغني عن الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك على الصعيد الداخلي.

في نهاية المطاف، وجدت ليبيا مع انتهاء الحرب الباردة أن عليها تحمّل مسؤولية جريمة لوكربي وأن تدفع الثمن وحدها بعدما قرّرت واشنطن لأسباب خاصة بها استبعاد أي تهمة لإيران أو للأجهزة السورية و"القيادة العامة" المتخصصة في كل أنواع التفجيرات. امتلك القذافي ما يكفي من الحكمة للقبول بالأمر الواقع من أجل إنقاذ نظامه. نجح في ذلك ولم ينجح لأسباب كثيرة. من بين هذه الأسباب عدم إدراكه أن العلاقات الطبيعية مع أميركا تحتاج إلى ما هو أكثر من تبني جريمة لوكربي ودفع المبلغ المطلوب، حتى لو كان هذا المبلغ كبيراً من أجل إرضاء عائلات نحو 270 ضحية. هل يستفيد السودان من الدرس الليبي؟ يطرح مثل هذا السؤال نفسه بإلحاح في ضوء الخطوات التي أقدم عليها النظام الجديد الذي خلف نظام

على ذلك، على الرغم من معرفته التامة بأن هذه الجريمة لم تكن محض ليبية، إذ كان لـ"الجمهورية" شركاء فيها. ما ليس سرّاً أن تفجير طائرة "بانام" الأميركية فوق بلدة لوكربي الاسكتلندية في كانون الأول - ديسمبر 1988 كان عملية مشتركة لم تكن ليبيا وحدها مسؤولة عنها. كان هناك الإيراني الذي أراد الرد على إسقاط الطائرة ليبيا متورطة في تلك المرحلة في الخليج وكانت هناك منظمة فلسطينية تابعة للأجهزة السورية (الجبهة الشعبية - القيادة العامة) مكلفة بالعمل لمصلحة الإيرانيين. كانت ليبيا متورطة في تلك المرحلة في علاقة قوية مع إيران على كل المستويات. شملت هذه العلاقة إرسال صواريخ بعيدة المدى إلى طهران. استخدمت هذه الصواريخ في قصف مدن عراقية، بينها بغداد، في الحرب العراقية - الإيرانية.

تماماً عن ذلك الذي كان سائراً فيه منذ عقود عدة.

زار عبدالله حمدوك واشنطن في أواخر العام الماضي. فهم هناك ما هو المطلوب من السودان، بما في ذلك الجناحية الدولية. لا شك أن مثل هذه الخطوة في غاية الأهمية، خصوصاً أنها ستثير الرعب لدى رؤساء عرب آخرين مثل بشار الأسد الذي استخف، أقله إلى الآن، بـ"قانون قيصر" الذي مرّ في مجلسي الكونغرس ووقعه دونالد ترامب. يفرض "قانون قيصر" عقوبات جديدة على النظام السوري ويتوعد بملاحقة أركان النظام بسبب جرائم قتل وتعذيب موثقة عن طريق آلاف الصور التقطتها مصوّر سوري صار اسمه عند الأميركيين "قيصر". كان في استطاعة السودان الأخذ بالرد طويلاً في موضوع المدمرة الأميركية التي هاجمتها عناصر من "القاعدة" في ميناء عدن في تشرين الأول - أكتوبر من العام 2000. قتل في عملية تفجير "كول" 17 أميركياً. ما نفع الأخذ والرد في مثل هذه الحالات ما دامت واشنطن اتخذت قرارها عن حق أو غير حق.

تفادياً لأي نزاع مع الإدارة الأميركية ونظراً إلى أن السودان كان في تلك الفترة من بين الأماكن التي فيها وجود لـ"القاعدة"، قررت حكومة عبدالله حمدوك التوصل إلى تسوية مع إدارة ترامب. حصلت على حسم كبير. لن تدفع أكثر من ثلاثين مليون دولار جزءاً على إيواء السودان لأسامة بن لادن في مرحلة معينة ولعناصر من "القاعدة" لدى مهاجمة زورق فيه انتحاري المدمرة "يو.أس.أس.كول" التي كانت راسية في ميناء عدن. يبدو أن الحكومة السودانية تعلمت من دروس الماضي؛ من دروس الماضي السودانية ومن دروس من فيها آخرون مثل معمر القذافي. ولكن إلى أي حد تعلمت؟ الأكد أن الحسم الذي حصلت عليه تضمن مراعاة أميركية لها. فالقذافي اضطر، لدى اعترافه في العام 2003 بمسؤولية ما كان يسمى "الجمهورية" عن كارثة لوكربي، إلى دفع مليارين و700 مليون دولار تعويضات. احتاج القذافي إلى خمس عشرة سنة كي يعترف أخيراً بمسؤوليته، ومسؤولية بلده، عن جريمة قررت الولايات المتحدة إبساها. وافق

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

يؤكد قرار الحكومة السودانية القاضي بدفع تعويضات إلى عائلات ضحايا المدمرة الأميركية "يو.أس.أس.كول" إصراراً على الذهاب إلى النهاية في إعادة تاهيل البلد وإجراء قطيعة كاملة مع الماضي. الماضي هنا هو المرحلة الممتدة منذ الانقلاب العسكري لجعفر النميري في 1969 إلى تاريخ سقوط الرجل الذي جاء عهد عمر حسن البشير بين 1989 و2019 استكمالاً له بطريقة أو بأخرى. كان عهد البشير في الواقع مكملاً لعهد النميري. جمع الخلف بين ضابطين سودانيين كانا يطمحان إلى البقاء في السلطة إلى الأبد اعتماداً على السياسة الانتهازية تحديداً.

السودان يريد فتح صفحة جديدة مع الولايات المتحدة ومع إدارة دونالد ترامب تحديداً. أكثر من ذلك، هناك قناعة بأن على السودان سلوك خط جديد وثابت في الوقت ذاته يختلف تماماً عن ذلك الذي كان سائراً فيه منذ عقود عدة

هناك خطوات عدة، في اتجاه بناء السودان جديد من دون عقد. أقدمت عليها حكومة عبدالله حمدوك بغطاء من المجلس السبدي الذي على رأسه الفريق عبدالفتاح البرهان الذي لم يتردد قبل فترة قصيرة في عقد لقاء مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في عنتيبي (أوغندا). من الواضح أن هذا اللقاء الذي شدّد بعده البرهان على أنه من أجل خدمة "المصالح العليا للسودان وأمنه" يعني الكثير، لكنه يعني خصوصاً أن السودان يريد فتح صفحة جديدة مع الولايات المتحدة ومع إدارة دونالد ترامب تحديداً. أكثر من ذلك، هناك قناعة بأن على السودان سلوك خط جديد وثابت في الوقت ذاته يختلف

السودان من خصم للمجتمع الدولي إلى نموذج واعد للديمقراطية

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرّاه التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

السلطة بطرق تحاييلية. وظهر إبداع جديد بتكلفة أقل يتواءم مع مقتضيات الأوضاع في السودان، ويجمع بين الحكم المدني والعسكري لحوالي ثلاث سنوات خلال مرحلة تهيئ البلاد للانتقال من الحكم المزدوج إلى حكم مدني دائم.

وضعت الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدولية، السودان تحت منظار دقيق وراقبوا تصرفات السلطة وكيفية إدارتها للحكم ووجدوا الآلية التي تسيّر بها غير مطمئنة، وقد لا تقضي إلى النتيجة السياسية المطلوبة.

كان هناك خياران للتعامل مع الموقف المتنازع، إما القبول بنموذج مشوه وتقديم دعم اقتصادي لخفيف حدة المشكلات، دون انتظار للمربع الذي سوف يستقر داخله، أو ممارسة ضغط مسؤوب وربط المساعدات بمدى قيام السودان بتبني خطوات تثبت أن ثمة تغييراً حقيقياً في التوجهات، واستعداداً للتكيف مع المجتمع الدولي بشروطه الحدائية والسياسية.

بدأت سياسة العصا والجزرة مع السودان غير مجدية كثيراً، وأوشكت أن تعيده إلى النفق المظلم في ظل مخاطر عارمة يمثلها بقايا نظام البشير، وضعف في مؤسسات النظام بسبب تدخلات ما يوصف بـ"الدولة العميقة"، وتضاعف مع مستوى الأزمات الاجتماعية والنزاعات القبلية في الهامش والأطراف، وتفكك في جسم القوى الداعمة للثورة.

لكن الخطوات التي اتخذتها الحكومة الجديدة قادت إلى تسهيل مهمة السودان في انتقاله من دولة راعية للإرهاب وخصم للمجتمع الدولي خاض ضد بعض أطرافه معارك سياسية مضنية، إلى حليف في عملية تقديم تجربة واعدة للحكم الديمقراطي في منطقة لا تزال تفكر في الدولة النموذج.

يملكها الفلول، ووجود دول، مثل قطر وتركيا، ترعاهم وتريد نثر المطبات في البلاد، ومنع نجاح المرحلة الانتقالية. لذلك لم تجرّف الحكومة أمام مطالب الشارع الرامية للتخلص تماماً ودفعه واحدة من عناصر النظام السابق، خوفاً من الدخول في صدامات مسلحة ممتدة، في وقت تحاول الحكومة تقوية الهياكل المدنية في الدولة.

عبدالله حمدوك استبق المأزق المركب، وأصر على تقديم طلب إلى الأمم المتحدة مؤخراً لإرسال بعثة سياسية دائمة إلى السودان، مهمتها الأساسية ضمان الانتقال إلى الحكم المدني

صالح الحصول على موافقة صريحة من الولايات المتحدة لتسوية ملف رفع اسم السودان من على اللائحة الأميركية للسودان الرابعة للإرهاب، وما تحمله من فوائد سياسية واقتصادية للخرطوم في مجال التعاون والتنسيق بين واشنطن والخرطوم، وترطيب الأجواء بين الأخيرة والمجتمع الدولي الذي تساوره تقديرات وأعباء بإمكانية أن يتحول السودان إلى نموذج عربي وأفريقي للحكم الرشيد. يحتاج السودان إلى مساعدات خارجية قوية لتجاوز حلقة العقوبات الرميّة، وهي إحدى حلقات الماضي البغيض. فهناك عقوبات مفروضة من قبل مجلس الأمن بموجب القرار 1591 الصادر في 2005 الذي أنشأ لجنة خاصة لرصد تنفيذ الجزاءات ذات الصلة. وهناك مجموعتان من العقوبات المفروضة على الخرطوم، الحظر المفروض على الأسلحة وحظر السفر، وتجميد الأصول للأشخاص المتورطين في حرب دارفور. ولن يتم تخفيف ذلك دون أن يحصل السودان على ثقة كاملة فيه من قبل المجتمع الدولي. ارتاحت بعض الدول الغربية للطريقة التي أسقط بها نظام الرئيس عمر حسن البشير، والتي تعززت مع تشكيل هياكل الحكم خلال المرحلة الانتقالية. لكن انتاب هذه الدول شعور بالقلق من كثافة التحديات، وخوف من العودة إلى الماضي عبر سيطرة المؤسسة العسكرية على مفاصل الحكم، أو عودة الحركة الإسلامية وروافدها الحزبية للنشاط وتهديم السلطة الانتقالية، خاصة أن حكومة عبدالله حمدوك بدت بطيئة في اقتحام المشكلات وإيجاد حلول جذرية لها.

يتفهم المتابعون للشأن السوداني دواعي هذا البتء، مع كثافة الأدوات السياسية والاقتصادية والأمنية التي

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

تسارعت وتيرة التفاعل بين السودان والمجتمع الدولي بصورة كبيرة، ودارت عجلة التجاوب والتفاهم بينه وبين العديد من القوى إلى درجة خرقت بعض المحرمات السياسية، وأوحت أن السلطة الانتقالية التي ظلت مترددة أكثر من اللازم طوال السنة أشهر الماضية أصبحت أشد جراءة، وقادرة على تبني رؤى عكس اتجاه الرياح، والانخراط في تعاون مع جهات عدة، طالما أنها تصب في مصالح السودان وتساوده على شقٍ طريقه نحو الحدأة والحكم الديمقراطي. بدأت دوائر غربية تخرج أخيراً عن صيغة الحذر والتوجس والترقب التي تعاملت بها مع السلطة الجديدة في السودان، بنسقيها مجلس السيادة والحكومة، وانتقلت من الانتظار والتريث إلى المبادرة والاقتحام، وشجعت الخرطوم على اتخاذ إجراءات كبيرة لاستيعابها ضمن الأدوات المؤثرة في النظام الإقليمي الذي تسعى بعض القوى الكبرى لتأسيسه، والتي أخذت تسبغ رضاها على السودان مع كل تطور نوعي يقوم به.

ظهرت المؤشرات الواضحة للحركات السودانية في لقاء الفريق أول عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة مع بنيامين نتانياهو رئيس وزراء إسرائيل في عنتيبي بأوغندا، وقبول الحكومة بدفع تعويضات لأسر ضحايا المدمرة الأميركية "كول"، والموافقة المبدئية على تسليم المتهمين بارتكاب جرائم حرب في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن طلب الدعم السياسي من الأمم المتحدة. تصب الرسائل الظاهرة التي ينطوي عليها هذا التوجه في

